

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا، 15-17 أيار/مايو 2023
البند 17 من جدول الأعمال المؤقت
إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الحادية والخمسون
فيينا، 3-6 تموز/يوليه 2023

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير من المدير العام

طلب المجلس، في مقرره م ت ص-46/م-12، إلى المدير العام أن يقدم تقارير منتظمة بشأن المسائل المتصلة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

أولاً - معلومات أساسية

1- يتضمن هذا التقرير معلومات محدثة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كجزء من سلسلة من التقارير المقدمة حول هذه المسألة منذ عام 2018. وعملاً بالممارسة السابقة، سوف تقدم في ورقة اجتماع معلومات أكثر شمولاً قبل انعقاد مجلس التنمية الصناعية.

ثانياً - التطورات الأخيرة

2- لقد مر ما يقرب من خمس سنوات منذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال القرار 279/72 المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2018. وقد تحققت سريعاً عناصر رئيسية في عملية الإصلاح: فقد بدأ العمل بنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، وهو في صميم عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في كانون الثاني/يناير 2019. ومنذ ذلك الحين، أصبح المنسقون المقيمون متفرغين لأداء مهمة تنسيق التنمية بعد فصل مهامهم عن مهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.



- 3- وفي وقت كتابة هذا التقرير، انخفضت حصة المنسقين المقيمين الذين كانوا موظفين سابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى 33 في المائة. ويأتي المنسقون المقيمون حاليا من 23 كيانا تابعا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك كيان واحد يتبع اليونيدو.
- 4- وإقرارا بأهمية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، دعمت اليونيدو جهود الإصلاح منذ البداية. ويهدف تحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إيجاد تنسيق أكثر تماسكا بين الوكالات، مما يوفر بالتالي فرصا لتحسين الاستجابة المتعددة الأطراف بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 5- وتشارك اليونيدو على مستويات مختلفة لضمان أن تحظى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بالاهتمام الملائم، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وسد الفجوات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى خبرتها العريقة ودورها الخاص كمُنبر للتعاون مع القطاع الخاص.
- 6- وتواصل المنظمة تعزيز مشاركتها مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي عام 2022، وقعت اليونيدو أطرا جديدة للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بشأن إكوادور وباكستان وبوروندي والجبل الأسود والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا وشيلي وصربيا وطاجيكستان وغابون وكابو فيردي وليبيا والمملكة العربية السعودية ومنغوليا ونيجيريا واليمن، فضلا عن إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للتعاون من أجل التنمية المستدامة في منطقة الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية.
- 7- وفي العديد من الوثائق الموقعة الخاصة بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، تضطلع اليونيدو بدور رائد في ركائز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتعلقة بـ"الرخاء" و"الكوكب" على الصعيد القطري. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه تقييم نهج المنظومة الجديدة إزاء البرمجة القطرية، فإنه يتيح فرصة لليونيدو لتعزيز ولايتها بفعالية في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الإبلاغ

- 8- من التطورات الأخيرة استحداث وتعزيز بوابة البيانات الخاصة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعرض عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في 162 بلدا وإقليما، بالاستفادة من البيانات المقدمة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال منصة الإبلاغ عن النتائج المعروفة باسم منصة بيانات الأمم المتحدة (UN INFO)⁽¹⁾. وفي حين أن مجموعات البيانات لا تزال قيد التنفيذ، يعمل مكتب التعاون الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على سد الفجوات في البيانات تدريجيا. وفي المستقبل القريب، سوف تعرض المنصة التقدم المحرز في سياق كل إطار من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.
- 9- وأسهمت اليونيدو في عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات الذي وضع قائمة بمؤشرات لقياس الإسهام على نطاق المنظومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقامت بجمع القائمة منصة بيانات الأمم المتحدة. وبعد عملية تشاور مشتركة بين الوكالات، شملت القائمة، التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، 64 مؤشرا للنواتج بغرض استيعاب المساهمة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 10- وفي هذا السياق، قدمت اليونيدو مدخلات للتقرير بشأن قياس مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: لمحة عامة عن النتائج الرئيسية لمساهمة الأمم المتحدة في الدفع قداما بأهداف التنمية المستدامة، بسجل منها الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 (Measuring the UN contribution towards the SDGs: Overview of key results on the UN contribution to

(1) <https://uninfo.org/>

المقدم (advance the SDGs, including through the socioeconomic response to COVID-19)، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2022. ويشكل المؤشر ENV.1 من إطار اليونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء الأساس للمؤشر المعني بـ"خفض انبعاثات مكافئات ثاني أكسيد الكربون بدعم من الأمم المتحدة"، الوارد في قائمة مؤشرات النواتج لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المذكورة أعلاه، والتي تُعتبر اليونيدو الكائن الرائد بها فيما يتعلق بالمنهجية.

التمويل

11- دعماً لنموذج تمويل نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين المعاد تنشيطه القائم على ثلاثة مسارات للتمويل، قدمت اليونيدو مساهمة سنوية في إطار تقاسم التكاليف قدرها 2,24 مليون دولار في عامي 2022 و2023⁽²⁾.

12- ووفقاً لمكتب التعاون الإنمائي، لا تزال هناك مخاوف بشأن الاستدامة في الأجل الطويل للميزانية السنوية لنظام المنسقين المقيمين ومكتب التعاون الإنمائي البالغة 281 مليون دولار. ويتعلق هذا الأمر تحديداً بالتبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض. ويبدو أيضاً أن الإيرادات المتأتية من رسم التنسيق البالغ 1 في المائة منخفضة عن مستوى التوقعات⁽³⁾. وستواصل الدول الأعضاء المناقشات بشأن مستقبل نموذج التمويل في سياق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

13- ويدعو التنفيذ غير المتكافئ لاتفاق التمويل إلى قلق مماثل. ويسلم الاتفاق، الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في عام 2019 (A/74/73/Add.1)، بالحاجة إلى تحول أساسي لتمكين تحول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويحدد التزامات ملموسة على كلا الجانبين، من قبل الدول الأعضاء وكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهو يهدف إلى أن يكون تمويل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أساس أكثر استدامة، مع مزيد من التمويل الأساسي والمجمع والمواضعي. فمن شأن الاعتماد على عدد قليل من الجهات المانحة للحصول على جزء كبير من تمويل الاتفاق أن يجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عرضة لتحولات محتملة في السياسات.

14- وترحب اليونيدو بالالتزامات الأولية التي تعهدت بها الدول الأعضاء في اتفاق التمويل، والتي تتوافق مع أولويات التمويل التي دعت إليها أيضاً المنظمة على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك من خلال النداء من أجل تعزيز المساهمات في الصناديق الاستئمانية المواضيعية والأنشطة الأساسية.

15- وفي حين ستقدم معلومات محدثة بشأن تنفيذ اتفاق التمويل في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية أيار/مايو 2023، فإن هناك مؤشرات على وجود اتجاه تراجع، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل الأساسي. فبدلاً من التزايد باتجاه الوصول إلى النسبة المستهدفة وهي 30 في المائة بحلول عام 2023، انخفضت الحصة العامة للتمويل الأساسي من 19,4 في المائة في عام 2017 إلى 17,2 في المائة في

(2) تشمل المسارات الثلاثة تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين الجديد، وترتيبات تقاسم التكاليف للكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وضريبة تنسيق بنسبة 1 في المائة تطبق على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة لصالح أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. (على النحو المبين في الوثيقة IDB.47/13). وجرت في أواخر عام 2021 مراجعة مخصصات تقاسم التكاليف لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لفترة السنتين 2022-2023، بعد الإعلان عن انضمام المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اعتباراً من عام 2022.

(3) وفقاً للموقع الشبكي للصندوق الاستئماني المحدد الغرض للمنسقين المقيمين (<https://unsdg.un.org/SPTF>)، آخر دخول إلى الموقع في شباط/فبراير 2023، بلغت المساهمات في تقاسم التكاليف 77,3 مليون دولار في عام 2022؛ وقد جُمع نحو 23,3 مليون دولار عن طريق فرض الرسم البالغ 1 في المائة، وجرى تلقي 67 مليون دولار من التمويل المتأتي من التبرعات.

عام 2020. وفي الوقت نفسه، انخفض أيضا عدد المساهمين في الصناديق المجمع من 59 في عام 2017 إلى 48 في عام 2020⁽⁴⁾.

16- ويقع تعزيز التعاون بين الوكالات وأدوات التمويل ذات الصلة في صميم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واتفاق التمويل، وهو موضع ترحيب كبير من اليونيدو. ومع ذلك، لا تزال أيضا المساهمات المشتركة بين الوكالات والمساهمات المتعددة الشركاء في أنشطة اليونيدو عند مستويات متواضعة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 7,2 ملايين دولار في عام 2021 و6,5 ملايين دولار في عام 2022.

17- وبالنسبة لليونيدو، ستظل الميزانية العادية والتبرعات الأساس الضرورية للاضطلاع بولايتها دعما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، على الرغم من الجهود المبذولة لتعظيم الفرص المرتبطة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجيل الجديد من الصناديق المجمع.

خطة رفع الكفاءة

18- يرد تقييم فوائد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الوثيقة GC.19/CRP.4 المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ولا تزال النتائج سارية.

19- وعلى الرغم من أن "خطة رفع الكفاءة" ليست الغرض الأساسي من الإصلاح، إلا إنها أحد الجوانب البارزة التي حظيت باهتمام الدول الأعضاء. وفي آذار/مارس 2018، توقع الأمين العام أن يؤدي إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحقيق وفورات إجمالية قدرها 310 ملايين دولار سنويا، يعاد توزيعها على أنشطة التنمية⁽⁵⁾.

20- وكان من المتوقع تحقيق وفورات سنوية تصل إلى 120 مليون دولار من خلال الهدف الطموح المتمثل في زيادة نسبة أماكن العمل المشتركة إلى 50 في المائة بحلول عام 2021. وعلى النحو الموجز في الوثيقة IDB.48/CRP.6، خلص تقرير أعدته وحدة التحقيقات المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تقدير الوفورات في التكاليف كان مرتفعا للغاية، وأنه لم ينظر في المتطلبات الرأسمالية اللازمة لتملك وتشيد أماكن عمل جديدة.

21- وفي عام 2022، كان ما مجموعه 26 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة موجودة في أماكن عمل مشتركة، مقارنة بنسبة 23 في المائة في نهاية عام 2020. وخلص استعراض أجري مؤخرا إلى أن نحو نصف أماكن العمل المدرجة في التقدير الأصلي لم تكن مناسبة للدمج، إما لأنها الأماكن الوحيدة التابعة للأمم المتحدة في المدينة؛ أو لأن المكان مدار من قبل الحكومة؛ أو لوجود قيود على المكان بشأن استضافة كيانات أخرى أو كان لدى الشاغلين قيود بشأن النقل.

22- وبدلا من التركيز على نسبة أماكن العمل المشتركة وحدها، تُبذل جهود لتوسيع نطاق أماكن العمل المشتركة في عدد من البلدان التي تتمتع بإمكانية عالية لتحقيق الكفاءة. ويقوم 50 بلدا آخر بوضع خطط عمل لأماكن العمل المشتركة، أو النهوض بتلك الخطط. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن أكثر من 56 في المائة منها موجودة بالفعل في أماكن عمل مشتركة.

23- وقد حققت اليونيدو هدف تقاسم المواقع، حيث أن 56 في المائة من مكاتبها الميدانية حاليا تقع في أماكن عمل مشتركة. ومع ذلك، يشهد هذا الرقم تقلبات لأن كفاءة التكاليف هي التي تحدد موقع مكاتب اليونيدو. وغالبا ما يكون حيز المكاتب في المباني الحكومية أو بموجب عقود إيجار فردية أرخص من

(4) مؤشرا اتفاق التمويل MS 1.1 وMS 3.2، المبلغ عنهما في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2022.

(5) مذكرة توضيحية رقم 10 بعنوان "Preliminary estimates on potential efficiencies emerging from the repositioning of the United Nations development system"، المؤرخة في 29 آذار/مارس 2018.

المساهمات اللازمة للتواجد في أماكن عمل مشتركة. وتواصل اليونيدو رصد فرص تقاسم المواقع كلما كان ذلك مجدياً من الناحية العملية والمادية والمالية.

24- ويمثل النهوض بالتسيير المشترك للأعمال في أفرقة الأمم المتحدة القطرية مجالاً آخر يتوخى فيه تحقيق الكفاءة في التكاليف. ويوجد الآن لدى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية البالغ عددها 131 فريقاً استراتيجيات لتسيير الأعمال، من شأنها أن تساعد على تقيادي الازدواجية في الإجراءات في إطار تسيير الأعمال؛ والاستفادة من مراكز الشراء المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتعظيم وفورات الحجم. وتتألف استراتيجيات تسيير الأعمال من ستة خطوط متفق عليها للخدمات المشتركة، وهي: الاشتراء، والتمويل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات، والموارد البشرية، والإدارة.

25- واستناداً إلى بيانات استراتيجيات تسيير الأعمال التي جُمعت على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أدت مشاركة اليونيدو في هذه الاستراتيجيات إلى تقيادي تكاليف بنحو 310 500 دولار في عام 2021، و215 600 دولار في عام 2020⁽⁶⁾. ونظراً لمركزية الخدمات المؤسسية في مقر اليونيدو وقلّة عدد الموظفين ومحدودية موارد مكاتب اليونيدو الميدانية، أُبلغ عن تقيادي تكاليف بصفة رئيسية في إطار إدارة خط الخدمات⁽⁷⁾.

26- وهناك عناصر أخرى من خطة رفع الكفاءة، منها مكاتب الدعم الإداري المشتركة ومراكز الخدمات المشتركة العالمية، في مرحلة التطوير ولم تحقق حتى الآن فوائد قابلة للقياس بالنسبة لليونيدو.

27- وقد حققت اليونيدو مكاسب كبيرة ناتجة عن زيادة الكفاءة والوفورات في التكاليف في وظائفها المتعلقة بالخدمات الأساسية خلال السنوات الماضية. ولا تزال الخدمات المؤسسية الخاصة بالمنظمة نفسها على قدر عالٍ من التنافسية، وهي أكثر فعالية من حيث التكلفة من الخدمات المُسندة إلى جهات خارجية متمثلة في كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتواصل اليونيدو التماس المزيد من الفرص في خطة رفع الكفاءة، وخصوصاً على الصعيد القطري، والمشاركة على أساس كل حالة على حدة.

ثالثاً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

28- لعل اللجنة تود أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

(6) لم تكن بيانات عام 2022 متاحة وقت كتابة هذا التقرير، لأنها لا تزال قيد التجميع. ومن فئات تقيادي التكاليف المبلغ عنها في منصة البيانات الخاصة بفريق العمل المعني بالإبلاغ عن أثر الكفاءة التابع لمجموعة ابتكار الأعمال تذكر تكاليف العمالة المتفاداة المقدر، أي الوفورات في الوقت. وفي عام 2021، تجسد حوالي ثلث الوفورات في وفورات في وقت العمل، لا في تخفيضات فعلية في التكاليف النقدية. ومن الصعب التحقق من دقة البيانات، بسبب اختلاف فئات التكاليف ولأنها قد تكون مُحملة على الميزانية العادية لليونيدو أو على الأموال المخصصة لمشاريع أو كليهما.

(7) شملت الخدمات المحددة إدارة أماكن العمل المشتركة؛ والاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات الأمنية؛ وخدمات الأمن في المجمعات المشتركة؛ وتأجير المركبات وصيانتها وإدارة الوقود؛ وإدارة المؤتمرات؛ والهياكل الأساسية للبيانات والاتصالات؛ وخدمات السفر؛ وخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية.